

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 09/264
للتنشر الفوري
٢٠ يوليو ٢٠٠٩

المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يؤيد تخصيص حقوق سحب خاصة بقيمة ٢٥٠ مليار دولار لتعزيز السيولة العالمية

أيد المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي تخصيص وحدات حقوق سحب خاصة (SDRs) بما يعادل ٢٥٠ مليار دولار أمريكي لتوفير السيولة في النظام الاقتصادي العالمي عن طريق تكملة احتياطات النقد الأجنبي المودعة لديه من بلدانه الأعضاء البالغ عددها ١٨٦ بلدا عضوا. وسوف تحصل بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية على ما يعادل ١٠٠ مليار دولار تقريبا من هذا التخصيص الجديد، منه أكثر من ١٨ مليار دولار تحصل عليها البلدان منخفضة الدخل. وسوف يحال هذا الاقتراح إلى مجلس محافظي الصندوق للموافقة النهائية عليه.

وقد صرح السيد دومينيك سترأوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، بأن "تخصيص حقوق السحب الخاصة يشكل جانبا أساسيا من تحرك الصندوق لمواجهة الأزمة المالية العالمية، مما يحقق مساندة كبيرة لبلدانه الأعضاء في هذا المنعطف العصيب."

ويأتي طلب تخصيص حقوق السحب الخاصة كجزء من خطة قيمتها ١,١ تريليون دولار أمريكي تم الاتفاق عليها في قمة مجموعة العشرين أثناء انعقادها في لندن خلال شهر إبريل الماضي واعتمده اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية من أجل معالجة الأزمة المالية والاقتصادية العالمية عن طريق استعادة تدفق الائتمان والنمو وفرص العمل في الاقتصاد العالمي. وسوف يصبح تخصيص حقوق السحب الخاصة ساريا في ٢٨ أغسطس القادم إذا حظي هذا الاقتراح بموافقة مجلس المحافظين بأغلبية ٨٥% من مجموع الأصوات عند إغلاق باب التصويت في ٧ أغسطس القادم.

وفي هذا الصدد، أكد المدير العام على أن "هذا التخصيص يقدم مثالا واضحا للتحرك التعاوني على مستوى السياسة النقدية تجاه الأزمة المالية."

وسوف تُخصَّص حقوق السحب الخاصة للبلدان الأعضاء المشاركة في إدارة حقوق السحب الخاصة التابعة للصندوق (كل البلدان الأعضاء حالياً)، وذلك بالتناسب مع حصص العضوية الراهنة لكل منها، والتي تعتمد إلى حد كبير على حجمها النسبي في الاقتصاد العالمي. وسوف يترتب على هذه العملية زيادة نصيب كل بلد من حقوق السحب الخاصة بنحو ٧٤% من حصة عضويته، وزيادة مجموع مخصصات البلدان الأعضاء من حوالي ٣٣ مليار دولار (٢١,٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة) إلى ما يعادل ٢٨٣ مليار دولار تقريباً.

وسوف تعتبر حقوق السحب الخاصة المخصصة للبلدان الأعضاء جزءاً من أصولها الاحتياطية لدى الصندوق، بحيث تكون بمثابة هامش سيولة وقائي منخفض التكلفة للبلدان منخفضة الدخل والأسواق الصاعدة ووسيلة لتخفيف الحاجة إلى التأمين الذاتي المفرط. وقد تختار بعض البلدان الأعضاء بيع مخصصاتها جزئياً أو كلياً إلى أعضاء آخرين مقابل الحصول على عملات صعبة – لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات، على سبيل المثال – بينما يختار بعضها الآخر شراء المزيد من حقوق السحب الخاصة كوسيلة لإعادة توزيع احتياطياتها. وإذ أيد المجلس التنفيذي اقتراح التخصيص، شدد على ضرورة ألا يتسبب في إضعاف العمل على تنفيذ سياسات اقتصادية كلية حذرة وألا يكون بديلاً للبرامج المدعومة بموارد الصندوق أو مفضياً إلى تأجيل التعديلات اللازمة على مستوى السياسات.